

مفاوضات صعبة في فيينا وخلافات كبرى لا تزال تقف في وجه الحل

لاريجاني: على السداسية استغلال الوقت للتوصل إلى اتفاق مع إيران لافروف يحذر من محاولات اللحظة الأخيرة لانتزاع أمور غير واقعية



اختتمت مساء أمس في العاصمة النموسية فيينا جولة جديدة من المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة «I+5»، والتي ضمت وزير الخارجية الأميركي جون كيري، ونظيرته الإيراني محمد جواد ظريف، ومنسقة اللجنة الدولية للمفاوضات كاترين أشتون، من دون الإذلاء بأي تصريحات، ليعود بعدها كيري ويجري لقاءً ثنائياً مع نظيره الفرنسي لوران فابيوس.

وفيما لم يتم الكشف عن أي نتائج للمفاوضات أمس، كشف المتحدث باسم البيت الأبيض عن استمرار وجود خلافات كبرى في مفاوضات النووي الإيراني، وقال أريك شولتز: «سأكون صادقا، لا تزال هناك تباينات كبيرة»، وأضاف: «نحوس سباقا مع الوقت. المهلة النهائية هي الاثنين وقرقنا تعمل من دون كلل للتوصل إلى اتفاق».

في حين قال مدير المكتب الصحافي لوزارة الخارجية الأميركية جيف راكني، إن الوزير كيري، يجري حاليا في العاصمة النموسية سلسلة لقاءات في شأن البرنامج النووي الإيراني.

وأوضح أن الوزير الأميركي يجري سلسلة لقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف مع المنسقة الأوروبية المعنية بالملف النووي الإيراني كاترين أشتون، ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، وعدد من وزراء خارجية الدول المشاركة في المفاوضات.

وأضاف المتحدث الأميركي أن كيري يجري اتصالات في الوقت نفسه مع المسؤولين في الإدارة بواشنطن حول سير المفاوضات، واصفا المفاوضات الجارية في فيينا بأنها «ما زالت في حالة سبولة»، وأكد أن بلاده تبذل قصارى جهدها لتقريب الفجوة القائمة بين مواقف الجانبين الإيراني والغربي وتذليل العقبات التي تعترض طريق إبرام اتفاق نهائي شامل قبل يوم الاثنين المقبل.

وأوضح راكني أنه لم يتم مناقشة تمديد مهلة المفاوضات مع الإيرانيين، مشيرا إلى أن واشنطن ما زالت تركز على تاريخ الرابع والعشرين من الجاري كمهلة نهائية للتوصل إلى اتفاق.

من جهتها، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية البريطانية أن الخلافات لا تزال موجودة في المحادثات، وأضاف: «نحن نريد رفع جزئي للعقوبات على إيران وليس في شكل كامل»، في حين نفت مرضية أخف المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن تكون الدول الست قد قدمت أي اقتراحات جديدة في المفاوضات التي تجرى في فيينا.

وكان الوزير الإيراني عقد أمس، لقاءين مشتركين مع نظيره الأميركي ومنسقة المجموعة الدولية كاترين أشتون، كما عقد لقاءين منفصلين مع نظيره الفرنسي لوران فابيوس والبريطاني فيليب هاموند، حيث أجرى ظريف مع فابيوس جولة من المحادثات في إطار مفاوضات التوصل إلى اتفاق نووي شامل. واستيقظ ظريف هذا اللقاء بعد جولة من المحادثات مع نظيره البريطاني.

وكان هاموند اعتبر أن لدى إيران الكثير لتكسبه من اتفاق نهائي حول برنامجها النووي، مشيرا إلى جملة من الإمكانيات التي ستحصل عليها إيران في ظل اتفاق نووي، منها الوصول إلى مبالغ ضخمة من الأرصدة المجمدة، وممارسة التجارة بحرية مع العالم مجددا، وتحسين العلاقات مع المجموعة الدولية.

من جهته، دعا فابيوس إيران إلى اقتناص الفرصة المتاحة في فيينا للتوصل إلى اتفاق دائم حول برنامجها النووي، مضيفا أنه جاء إلى العاصمة النموسية سعيا لاتفاق جيد يكون مفيدا للأمن والسلام بحسب تعبيره.

وتأتي تلك اللقاءات عقب محادثات رباعية بين وزير الخارجية الإيراني ونظيره الفرنسي والبريطاني، ومنسقة الدول الست أشتون إضافة إلى رئيس الوفد الألماني في فيينا، وبعد اجتماع وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأشتون في فيينا، سبقه اجتماع ثلاثي بين ظريف ونظيره الأميركي جون كيري وأشتون.

وكان أعلن في وقت سابق أن ظريف سيعود إلى طهران لإجراء مشاورات مع كبار المسؤولين في البلاد، لكن مصدرا مقربا من الفريق الإيراني المفاوضات أكد أن ظريف سيبقي في فيينا ولن يعود إلى طهران.

وأشار المصدر إلى أن إيران قدمت منذ اجتماع مسقط والى الآن مقترحات مختلفة، ولكن هذه الأفكار لا تصل إلى مرحلة تستدعي عودة ظريف إلى طهران ولذا فهو سيبقي في فيينا.

ودعا الوزير الروسي مفاوضي مجموعة الدول الست وإيران إلى التوصل إلى اتفاق «يقوم على موازنة المصالح ولا يشهد محاولات في اللحظة الأخيرة لانتزاع أمور غير واقعية». وأضاف: «أنا افترض أن المنطق والرغبة في التوصل إلى تسوية حول هذه المشكلة الطويلة الأمد سيسودان في النهاية».

وقال رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني أمس، أن المعلومات التي وصلتنا خلال اليومين الماضيين تفيد بأن المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة «I+5» في فيينا جدية للغاية. وقال: «على مجموعة السداسية الدولية أن تستفيد جيدا من الفترة الزمنية المتبقية من الفترة المحددة للتوصل إلى الاتفاق، لأن مرور الوقت قد لا يكون في مصلحتهم»، وأضاف: «لو لم تجاوز الأظر التي تم بحثها حتى الآن، فإن الأرضية قد تكون مهياة للتوصل إلى تفاهم عام يتم بحث تفاصيله في ما بعد».

وأشار المسؤول الإيراني إلى أنه ما زالت هناك اختلافات في وجهات النظر بين الطرفين حول بعض الأمور، ويجب إزالة هذه الاختلافات في وجهات النظر خلال المفاوضات النهائية، وقال: «هناك تصور في أذهان بعض المسؤولين الأميركيين، وأوضحته تصريحاتهم، بأنه يتوجب تحقيق ما كانوا يصبون إليه منذ بدء المفاوضات من خلال المفاوضات الجارية حاليا، وبالطبع فإنهم مخطئون في تصورهم».

وأكد لاريجاني أن المفاوضات الناجحة، هي المفاوضات التي تؤمن شروط الطرفين، وما طرحته إيران كان فيه المزيد من المرونة، واعتقد بأنه يساعد على التوصل إلى نتيجة نهائية.

وأوصى رئيس مجلس الشورى الإيراني مجموعة «I+5» بالاستفادة من الفرصة الحالية في المفاوضات، مشيرا أن الوفد الإيراني المشارك في المفاوضات مستعد ورغب بنجاحها، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة أطر الاتفاق. وأضاف: «من دون شك هناك أمور لا يمكن حلها في الوقت الحاضر، وحلها قد يحتاج إلى بعض الوقت، الا انه في شكل عام فإن الظروف الحالية تسمح بالتوصل إلى اتفاق، لكن شرط أن تكون هناك رؤية عادلة وعاقلة».

وقالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمس، إنها ستبحث عرضاً إيرانياً لدخول منطقة ربما جرت فيها تجارب تفجيرات، وأوضح أن الأمر ليس بالبساطة التي أشارت إليها طهران.

وقالت المتحدث باسم الوكالة الدولية جيل تودور من دون أن تذكر تفاصيل «الموقف في غرب البلاد لزيارة منطقة ماريفان ليس بتلك البساطة التي نقلتها إيران. ستبحث الوكالة العرض مع إيران».

وكانت طهران أبلغت مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاجتماع الذي عقد أول من أمس، انها ستسحق لمفتشي الوكالة بزيارة منطقة ماريفان في غرب البلاد لإثبات أن المزمع في شأن ما يشتبه انها أبحاث لصنع قنبلة ذرية لا تستند إلى أساس.

غير أن الاولوية الأولى للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شأن تحقيق متوقف منذ فترة طويلة في برنامج إيران النووي هي زيارة موقع آخر وهو منشأة بارشين العسكرية جنوب شرقي طهران، والتي رفضت طهران حتى الآن السماح للمفتشين بدخولها.

سعيًا للحصول على تفويض جديد لإنعاش استراتيجيته الاقتصادية

آبي يحل مجلس النواب استعدادا لانتخابات مبكرة

طوكيو: «أدرك تماماً أنها ستكون انتخابات صعبة»، وأضاف: «أريد أن أتبين من خلال الحملة الانتخابية ما إذا كانت سياسة النمو التي تنتهجها سليمة أم لا».

وكان آبي تعهد إحياء الاقتصاد بخليط من السياسة النقدية والإنفاق الحكومي والإصلاحات مع المضي قدماً في خطط للحد من الدين العام الضخم لليابان. لكن الشكوك تزايدت حول استراتيجيته خاصة بعد أن أظهرت بيانات هذا الأسبوع بأن الاقتصاد عانى من ركود مفاجئ في الربع الثالث من العام بعد زيادة أولية في ضريبة المبيعات بلغت 8 في المئة ابتداء من شهر نيسان.

آبي كان قد أعلن أنه سيرجى لمدة 18 شهراً زيادة ثانية في الضرائب إلى عشرة في المئة والتي كانت مقررة في شهر تشرين الأول 2015. وتعهد أن الزيادة الثانية التي يقول مؤيدوها إنها ضرورية لتمويل نفقات الأمن الاجتماعي المتزايدة ستضحي قدما في نيسان 2017.

ولم تكن هناك حاجة لإجراء انتخابات عامة قبل أواخر عام 2016. لكن آبي يأمل في تعزيز قبضته على السلطة قبل حدوث تراجع إضافي في شعبيته التي وصلت إلى أقل من 40 في المئة في بعض استطلاعات الرأي.



رئيس بوركينا فاسو السابق يصل إلى المغرب



غادر رئيس بوركينا فاسو السابق بلير كومباوري لمجاه في ساحل العاج ليصل إلى المغرب لفترة محدودة، حيث نقلت وكالة «أسوشيتد برس» عن بعض المصادر المحلية أن كومباوري وصل إلى الدار البيضاء برفقة 5 أشخاص.

وقالت الحكومة المغربية أمس إن الرئيس السابق لبوركينا فاسو الذي أطيحت به انتفاضة شعبية في الشهر الماضي سيبقي في المغرب لفترة محدودة بعد قراره من بلاده.

وجاء في بيان من وزارة الخارجية أن الرئيس السابق كومباوري وصل مساء الخميس إلى الدار البيضاء يرافقه خمسة أشخاص آخرين لفترة محددة، وأضاف أن المملكة أبدت الانتظار السياسي في بوركينا فاسو وهناك شعبي على المرحلة الأخيرة

حل رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي أمس مجلس النواب تمهيدا لإجراء انتخابات مبكرة في 14 كانون الأول سعيا للحصول على تفويض جديد لإنعاش استراتيجيته الاقتصادية الطموحة التي تواجه عثرات وذلك بعد عامين فقط من عودته إلى السلطة بوعد بإعادة اليابان إلى المسار الصحيح.

وقال رئيس البرلمان الياباني يوكي إيوكي «بموجب المادة السابعة من الدستور، تم حل مجلس النواب»، في حين هتف النواب رافعين أيديهم «بحيا الإمبراطور»، قبل أن يغادروا مقاعدهم على مرأى من آبي.

ومن المقرر أن تعقد الحكومة اليابانية اجتماعاً طارئاً لتأكيد موعد الانتخابات المقرر في 14 كانون الأول، إذ كان رئيس الوزراء قد أصدر تفويضاً في هذا الشأن تحضيرا لانتخابات مبكرة قبل انقضاء نصف ولايته التي تبلغ 4 سنوات.

وكان آبي قد أعلن في وقت مبكر هذا الأسبوع أنه يريد أن يحصل على موافقة الناخبين على زيادة ضريبة القيمة المضافة بعد أن أظهرت البيانات أن زيادة سابقة أثرت سلباً في الاقتصاد. وقال في اجتماع مع رجال أعمال في

تتفق مع تقرير البعثة حول ضرورة بذل كل ممكن من أجل حل الأزمة سلميا على أساس الشرعية الدولية واتفاقات مينسك، مضيفة أن موسكو من جهتها ستقبل كل ما يوسعها للمساعدة على تسوية الوضع في أوكرانيا.

وفي سياق متصل ورداً على التصريحات الأميركية حول نية واشنطن تسليم كييف بأسلحة، رفضت فانينا مايسراتشي، مساعدة المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة التعليق على تصريحات واشنطن حول احتمال قيام الولايات المتحدة بتوريد أسلحة قاتلة أميركية إلى أوكرانيا.

وفي رداه على سؤال عن موقف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون من إمكان توريد تلك الأسلحة، قالت مايسراتشي إن «الأمين العام لم يغير موقفه السابق من تسوية الأزمة في أوكرانيا، إلا وهو الحوار والعودة إلى بروتوكول مينسك».

وكان جو بايدن قال عشية زيارته إلى كييف أنه سيدلي هناك بتصريح مهم يتعلق بتقديم مساعدات أميركية ملموسة لأوكرانيا «شعبا وحكومة».

وكانت الإدارة الأميركية أشارت مرارا إلى أن هناك مساعدات ذات طابع عسكري تقدمها الولايات المتحدة لأوكرانيا، لكنها لا تحتوي أسلحة. ومع ذلك رفض البيت الأبيض استبعاد توريد أسلحة لكييف مستقبلا.

واقترح أنتوني بلينكن، نائب مساعد الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، الخلط في إمكان توريد «أسلحة قاتلة» إلى أوكرانيا «لأغراض دفاعية».

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية أن إقدام الولايات المتحدة على تزويد أوكرانيا بالأسلحة من هذا النوع سيكون خرقا لاتفاق جنيف.

وقتل وعنف جنسي، مع دعوة بعثة المراقبة الأممية إلى متابعة التحقيق في قضايا جنائية فتحت بشأن جرائم ارتكبتها «وحدات متطوعين» ومحاسبة جميع المسؤولين عنها.

وأعربت الخارجية الروسية عن أملها في أن تواصل بعثة المراقبة المساهمة في إجراء تحقيق موضوعي ومتكامل في أسباب قتل أشخاص عثر على جثثهم في مقبرة جماعية في مقاطعة دونيتسك.

وأشار البيان إلى أن موسكو تشارك بعثة الأممية اللق من المماثلة في التحقيق في كارثة أوديسا وأحداث «الميدان» في كييف، مؤكداً أنه لا يمكن السماح بإغلاق قضايا قتل رجال الأمن في كييف في هذه الأحداث. وأضاف أن تقرير البعثة يدين قمع صحافيين يتبنون مواقف مؤالية لروسيا ويعبر عن مخاوفه بشأن عملية التطهير السياسي في أوكرانيا، لكنه يتجاهل التحقيق في تحطم الطائرة الماليزية.

وأكدت الخارجية الروسية أنها

بوروشينكو وبايدن يؤيدان مفاوضات مينسك كأفضل صيغة لعملية السلام في أوكرانيا

موسكو: تقرير البعثة الأممية حول أوكرانيا بعيد من الموضوعية



شرق أوكرانيا، وذلك استناداً إلى مصادر مشكوك فيها.

وصف بيان الخارجية الروسية نتائج التقرير، الذي يستند إلى جهاز الأمن الأوكراني و«صور أقمار صناعية»، لم تنتشر، بأنها غير مقبولة على الإطلاق، مضيفاً أن تقرير البعثة الأممية يتجاهل أيضا الحصار الاقتصادي الذي فرضته كييف على شرق أوكرانيا والذي يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية هناك.

وأكدت الخارجية الروسية استخدام القوات الأوكرانية قنابل استهدوية وحارقة ضد المدنيين وكذلك صواريخ «غراد» لقصف أحياء سكنية في منطقة دونباس، على رغم ورود تأكيدات لذك في تقارير منظمة «هيومن رايتس ووتش».

ومع ذلك أشار البيان إلى أن تقرير البعثة حاول أن يعكس أهم انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطات والقوات الأوكرانية ومنها أعمال خطف واعتقال وتعذيب

الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو ورئيس الوزراء ارسيني ياتسنيوك يعملون على بناء العلاقات مع صندوق النقد الدولي.

وسند نائب الرئيس الأميركي بسلوك روسيا في أوكرانيا ووصفه بأنه «غير مقبول» وحجها على التزام اتفاق السلام الموقع في أيلول والتقييد بوقف إطلاق النار وسحب القوات المسلحة من البلاد. وقال بايدن مخاطبا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بلهجة صارمة «افعل ما وافقت على أن تفعله يا سيد بوتين».

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية أن التقرير الذي صدر أخيرا عن البعثة الأممية لحقوق الإنسان بأوكرانيا بعيد من الموضوعية في تقييم الوضع ويتجاهل مشاكل الناظرين بالروسية في أوكرانيا.

وجاء في بيان صادر عن الخارجية الروسية أمس، أن التقرير يشوه الوقائع بشأن الوضع على الحدود الروسية الأوكرانية ويغذي أسطورة وجود عسكريين روس» في

أعلن الرئيس الأوكراني بيوترو بوروشينكو في اجتماعه مع جو بايدن نائب الرئيس الأميركي في كييف، أن إعلان مينسك يمثل الصيغة الأفضل لعملية السلام بشرق أوكرانيا.

وقال بوروشينكو أمس: «توصلنا إلى اتفاق تام أن الصيغة الأساسية الأفضل لضمان عملية السلام هي مفاوضات مينسك كأفضل مجموعة الاتصال الثلاثية»، مشيرا إلى أنه في إطار هذه المجموعة يجب أن تضمن الأطراف تنفيذ النقاط الأساسية من خطة مينسك للسلام، بما في ذلك وقف إطلاق النار فوراً، وإقامة منطقة عازلة، وفرض الرقابة على الحدود. وفي شأن آخر، شدد الرئيس الأوكراني على ضرورة استكمال عملية تشكيل الحكومة خلال 6 أيام. وقال: «علينا أن نستكمل تشكيل حكومة ائتلافية خلال 6 أيام وإيجاد حلول وسط، وتحديد الكتل التي ستشارك في الائتلاف».

ودعا نائب الرئيس الأميركي روسيا إلى التزام اتفاقيات مينسك، مجدداً الاتهامات الموجهة إلى موسكو بالتدخل في شؤون أوكرانيا من خلال دعم معارضي سلطات كييف بالأسلحة والمعدات العسكرية والقوات. وقال بايدن إن «روسيا ستدفع ثمنا باهظا في حال تصاعد الوضع في البلاد».

مهيدا نحو موسكو «العمل». وأعلن أن الولايات المتحدة «لا تعترف حاليا ولن تعترف أبداً بشرعية قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم»، مؤكداً أن بلاده ستضخم دعم أوكرانيا كي تكون لها موارد مالية لازمة، وأشار إلى أن المجتمع الدولي سيقدم مساعدات لكييف في حال مواصلةها السير في نهجها الرهان. وقال: «كل شيء سيرتبط بمدى نجاح الإصلاحات، أما أميركا فستقدم دعما»، مضيفاً أن

اتهمه الجمهوريون بتخطي سلطاته الدستورية

أوباما يعلن إصلاحات واسعة لنظام الهجرة

كشف الرئيس الأميركي باراك أوباما عن نيته القيام إصلاحات جذرية لنظام الهجرة تعد الأوسع نطاقاً منذ عقود، قد تخفف من خطر ترحيل نحو 4.7 مليون مهاجر من دون وثائق، وهو ما أدخل الرئيس الديمقراطي في مواجهة مع الجمهوريين الذين تعهدوا مقاومة تلك الخطوات.

ورفض أوباما في الخطاب الذي ألقاه في البيت الأبيض رأي الجمهوريين الذين قالوا إن قراره تخطي الكونغرس واتخاذ إجراءات تنفيذية يصل إلى حد إصدار عفو عن المهاجرين غير الشرعيين.

وحت الرئيس الأميركي الجمهوريين على الموافقة على تشريع الإصلاحات الشاملة للهجرة الذي رفضه مجلس النواب الذي يسيطر عليه. وقال: «لدينا الآن نظام هجرة غير سليم والكل يعرف هذا، وهو على هذه الحال منذ عقود. وطوال عقود لم

تفعل الكثير بصدد ذلك»، من جهة أخرى، رد الجمهوريون بسرعة وقالوا إن أوباما تخطى سلطاته الدستورية وكانوا قد أعلنوا من قبل أنه لا يملك سلطة التحرك بمفرده.

وفي تسجيل مصور بث قبل خطاب أوباما الذي نقله التلفزيون، قال الجمهوري جون بينر رئيس مجلس النواب إن الرئيس قال من قبل: «إنه ليس ملكا ولا إمبراطورا لكنه بالطبع يتصرف كواحد منهم».

وستؤدي إصلاحات أوباما إلى إعفاء 4.4 مليون شخص من دون وثائق من التهديد بالترحيل إذ كانوا أبناء لمواطنين أميركيين وحملة بطاقات خضراء. إضافة إلى ذلك أعلن أوباما توسيع برنامج بدأ عام 2012 يسمح للأطفال الذين أحضرهم آباءهم بطريقة غير قانونية إلى الولايات المتحدة بالبقاء في البلاد وهو تحرك يمكن أن يعني 270 ألفاً آخرين.

